

## تسليم المتهمين بين الدول في الفقه الإسلامي والقانون الدولي دراسة تحليلية مقارنة

خالد الهاجري<sup>1</sup> والأستاذ الدكتور الفاتح عبدالسلام<sup>2</sup>

الفقه الإسلامي مصدره الأول كتاب الله الخالد – القرآن – الذي هو المصدر الأول للشرعية المنظمة لحياة الناس على هذه الأرض، ومنهج حياة كامل، ودستور الأمة الإسلامية، فهو لم يدع جانباً من جوانب الإنسانية إلا وتناوله بما يصلحه ويصلح له، علاقة الفرد بربه، وعلاقة الفرد بالمجتمع، وعلاقة الحاكم بالمحكومين، وعلاقة المسلمين بالفئات غير المسلمة داخل المجتمع الإسلامي وعلاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول، وكل شيء في حياة البشر تضمنه هذا القرآن بالتفصيل أو الإجمال، وما أجمله القرآن فصلته السنة النبوية ووضحته.

وهناك أمور متغيرة في حياة الناس يجتهد فيها الفقهاء، ولكنهم لا يخرجون في اجتهادهم عن أصول الشريعة المبينة في القرآن والسنة، ولقد جاء القرآن الكريم محذراً من الجريمة بجميع أنواعها، ووضع لها عقوبة رادعة بحسب نوع كل جريمة على ما هو مفصل في كتب الفقه الإسلامي المطولة، وما دام أن القرآن الكريم حذر من الجريمة والمجرمين والإجرام في مواضع كثيرة منه، فإنه على وجه العموم لا يمانع في ملاحقة المجرمين والقبض عليهم وتسليمهم ومحاکمتهم على ما اقترفوه من أعمال منعا للفساد والفوضى، وللحد من انتشار الجريمة تماشياً مع مصلحة الفرد والجماعة، وتطهيراً للمجتمع الإنساني من أضرارها.

ولعل من الأدلة القرآنية على جواز مبدأ تسليم المتهمين على وجه العموم قوله تعالى:  
﴿... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ

<sup>1</sup> طالب دكتوراه بقسم العلوم السياسية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا،  
alhajerikk@gmail.com

<sup>2</sup> الأستاذ الدكتور بقسم العلوم السياسية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا،  
elfatih@iiium.edu.my

اللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ...» [المائدة: 2]، فلا شك أن تسليم المجرمين ومحاربة الجرائم ومكافحتها هو من أفضل التعاون على البر والتقوى حماية للمجتمع الإنساني، وتسليم المجرمين كذلك يدخل في عمل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي قال الله سبحانه وتعالى فيه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 71].

ومن أدلة جواز مبدأ تسليم المتهمين في السنة الشريفة الحديث الذي رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع كلمات: لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثاً، ولعن الله من غير منار الأرض»<sup>1</sup>، والشاهد من هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم «لعن الله من آوى محدثاً» أي منعه من أن يؤخذ منه الحق الذي وجب عليه، وهي تعتبر كبيرة من الكبائر في الإسلام، حيث قال ابن القيم رحمه الله: "هذه الكبيرة تختلف مراتبها باختلاف مراتب الحدث نفسه، فكلما كان الحدث في نفسه أكبر كانت الكبيرة أعظم"<sup>2</sup>.

أما بخصوص الفقهاء المسلمين، فلم يعبروا في كتبهم عن تسليم المهتمين بين الدول صراحة، ولم يتعرضوا لهذه المسألة بطريقة مباشرة، ولكنهم تناولوا بعض المسائل الأخرى المشابهة لهذه المسألة، منها مسألة اشتراط رد المسلم، والمقصود به عندهم تسليم المتهم المسلم لدولة غير مسلمة، إذ أن الدولة الإسلامية في نشأتها وتطورها كانت دولة واحدة تقوم في الأساس على وحدة العقيدة، وأن أبنائها جميعاً أبناء لأمة واحدة، لا فرق بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو العرف أو الحكومات أو أي عامل آخر بغض النظر عن أي اعتبارات دنيوية قد تُضعف الصلة المتينة بين كل مسلم وأخيه في الزمان والمكان، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا

<sup>1</sup> يحيى بن شرف أبو زكريا النووي، شرح النووي على مسلم، (القاهرة: دار الخير، ط2، 1996م)، كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، ص122، رقم الحديث 1978.

<sup>2</sup> محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ)، ج2، ص53.

بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿10﴾ [الحجرات: 10]، ويقول عز وجل: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 92].

فتأثيرات الحروب وخاصة الفكرية منها، وتفكك الخلافة الإسلامية والقضاء عليها، استطاعت أن تغرس أفكارًا توطد الفرقة وتنمي العصبية والمرجعيات القومية داخل العالم الإسلامي حتى تم تفتيته إلى دول متعددة، الأمر الذي قد يخالف ما يجب أن يكون عليه الصورة الفاضلة للمجتمع الإسلامي الذي كان يرتبط من أقصاه إلى أقصاه برابط الأخوة والاتحاد، فقد أصبحت الدول الإسلامية وللأسف تعاني من التفتت والضعف الناتج عن تعدد الدول والجنسيات بداخلها، حتى إن بعضها لا يتبادل العلاقات ولا يرتبط برابط سياسي أو اقتصادي تشترك فيه فيما بينها، وهذا بطبيعة الحال يختلف عن ما كان عليه الحال عند النشوء حيث لم يرى الإسلام دولاً متعددة ضمن الجغرافيا الإسلامية، لأن دولة الإسلام كانت دولة وأمة واحدة عالمية.

والتسليم في أصله مصدر سلم، سلم إليه الشيء فتسلمه أي أخذه، والتسليم بذل الرضا بالحكم، والتسليم السلام، وهو يدل على عدة معان، منها<sup>1</sup>:

- 1- البراءة، يقال: تسلم منه أي تبرأ.
- 2- ترك الشيء يقال: كنت راعي إبل فأسلمت أو أسلكت عنها أي: تركتها.
- 3- دفع الشيء يقال: أسلم إليه الشيء دفعه.
- 4- الخذلان فيقال: أسلم الرجل وأسلمه، أي: خذله.
- 5- خلاص الشيء مثل قولهم: سلم الشيء لفلان أي: خلصه، وسلم له الشيء: خلص له.
- 6- قبض الشيء وأخذه، يقال: تسلمه مني قبضه، وسلمت إليه الشيء، فتسلمه، أي: أخذه، وسلمته إليه تسليمًا فتسلمه أعطيته فتناوله.

<sup>1</sup> انظر: محمد الرازي، مختار الصحاح، (لبنان: مكتبة لبنان، ط1، 1988م)، ص131.

وقد ورد في السنة بعض المعاني للتسليم، منها قوله صلي الله عليه وسلم: «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ»<sup>1</sup>، يقال: أسلم فلان فلانا إذا ألقاه إلى الهلكة ولم يحمه من عدوه، وهو عام في كل من أسلمته إلى شيء، لكن دخله التخصيص، وغلب عليه الإلقاء في الهلكة.<sup>2</sup>

فتسليم المتهمين مصطلح حديث نسبياً، وقد ورد فيه تعريفات عدة، منها أنه أن تتخلى الدولة عن شخص موجود على إقليمها إلى دولة أخرى، بناء على طلبها لتحاكمه عن جريمة يعاقب عليها قانونها، أو لتنفيذ حكم صادر من محاكمها.<sup>3</sup>

وقيل هو الإجراء الذي تسلم به دولة -استناداً الى معاهدة أو تأسيساً على المعاملة بالمثل عادة- إلى دولة أخرى شخصاً تطلبه الدولة الأخيرة لاثامه أو لأنه محكوم عليه بعقوبة جنائية،<sup>4</sup> وهذا التعريف يمتاز بتوضيح بعض الأسس التي على أساسها يتم التسليم.

وقيل أيضاً أنه عمل تقوم به سلطات دولة ما، بناء على طلب رسمي من دولة أخرى، تضع بموجبه شخصاً معيناً في يد سلطات هذه الدولة الأخيرة التي تطالب بتسليمه إليها لمحاكمته عن جريمة جنائية ارتكبها فوق إقليمها أو ينعقد الاختصاص بنظرها لقضائها الجنائي.<sup>5</sup>

وقيل كذلك أنه إجراء بمقتضاه تتخلى الدولة عن شخص موجود على إقليمها لسلطات دولة أخرى تطالب بتسليمه إليها، بزعم انه ارتكب جريمة على إقليمها أو يزعم أنه حكم عليه بعقوبة جنائية.<sup>6</sup>

---

<sup>1</sup> محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، (بيروت: دار ابن كثير، ط1، 2002م)، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، ج3، ص128، حديث رقم 2442.

<sup>2</sup> انظر: محمد الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص153.

<sup>3</sup> انظر: عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، (بيروت، دار المعارف، ط1، 1401هـ)، ص60؛ محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين، (الرياض: معهد الدراسات العربية العالمية بجامعة الدول العربية، ط1، 1966م)، ص22؛ محمد الفاضل، التعاون الدولي في مكافحة الإجرام، (دمشق: مطبعة خالد بن الوليد، ط4، 1988م)، ص57.

<sup>4</sup> انظر: الوسيط في قانون السلام، محمد طلعت الغنيمي، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط1، 1982م)، ص435.

<sup>5</sup> انظر: مجمع اللغة العربية، معجم القانون، (مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط1، 1420هـ)، ص611.

<sup>6</sup> انظر: حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، (مصر: دار النهضة العربية، ط4، 1978م)، ص415.

وعليه، فإنه يتبين عن التسليم ما يلي على وجه العموم:

- 1- أن إجراء التسليم يتم بين دولة وأخرى، أي بين الدول، مسلمة كانت أو غير مسلمة.
- 2- أن إجراء التسليم يستند في القيام به إلى المعاهدات أو المعاملة بالمثل.
- 3- أن التسليم لا يتم إلا بناءً على طلب رسمي تقدمه الدولة طالبة التسليم.
- 4- أن التسليم الغرض منه محاكمة متهم أو لتنفيذ عقوبة محكوم بها عليه.
- 5- ينبغي على المتهم أن يكون مقيماً على أراضي الدولة التي يُطلب منها تسليمه.
- 6- ينبغي أن تكون الجريمة معاقباً عليها في قانون الدولة التي تطلب التسليم.

فتسليم المتهمين أو استردادهم هو إجراء تعاون دولي تقوم بمقتضاه دولة تسمى بالدولة الطالبة بتسليم شخص يوجد في إقليمها إلى دولة ثانية تسمى بالدولة المطلوب إليها أو جهة قضائية دولية بهدف ملاحقته عن جريمة أُتُهم بارتكابها أو لأجل تنفيذ حكم جنائي صدر ضده.<sup>1</sup> وعرفته المادة الولي من المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين الصادرة بقرار الجمعية العامة رقم 116/45 بأنه: "مجموعة الإجراءات القانونية التي تقوم بموجبها دولة بتسليم الشخص المتهم أو المحكوم عليه إلى دولة ثانية لكي يحاكم بها أو ينفذ فيه الحكم الصادر عليه من محاكمها".<sup>2</sup>

وقد اتفق النظامين الفقهي والقانوني على ضرورة الحفاظ على حقوق المتهم كإنسان حال تسليمه. وذلك واضح في القانون الدولي في ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان<sup>3</sup>، وشرع الإسلام منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرناً من الزمان حقوق الإنسان ووضع المبادئ الإنسانية

---

<sup>1</sup> محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ط1، 1967م)، ص22.

<sup>2</sup> موقع الأمم المتحدة:

[http://www.un.org/arabic/documents/instruments/docs\\_subj\\_ar.asp?subj=3](http://www.un.org/arabic/documents/instruments/docs_subj_ar.asp?subj=3)

3 ، وانظر: علي حسن خلف، المبادئ العامة في قانون العقوبات، (بغداد: المكتبة القانونية، د.ط، د.ت)، ص120.

<sup>3</sup> ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945م (سان فرانسيسكو: 26 يونيو 1945م). انظر: مازن ليلو راضي، وحيدر ادهم عبد الهادي، حقوق الانسان والحريات الأساسية، (عمان: دار قنديل، ط1، 2008م)، ص211.

السامية ليكفل للإنسان عموماً والمتهمين خصوصاً حياة يسودها الحق والعدل والخير والسلام والمساواة. ومن ثم وضع الإسلام حقوقاً للإنسان في كافة النواحي والمجالات، فلقد حمى الإسلام حقوق المتهم المسلم أن يحاكم وفق الشريعة الإسلامية، كما قال الله تعالى: ﴿... فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ [النساء: 59]، ومن حقه في ذلك أن يلجأ إلى سلطة شرعية تحميه وتنصفه وتدفع عنه ما لحقه من ضرر أو ظلم، وعلى الحاكم أن يقيم هذه السلطة (السلطة القضائية) ويوفر لها الضمانات الكفيلة بحيادها وإستقلالها. ولا تجوز مصادرة حق المتهم في الدفاع عن نفسه، والأصل في الإنسان البراءة حتى تثبت إدانته بحكم بات. كما أنه لا تجريم إلا بنص شرعي كما في قوله تعالى: ﴿... وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: 15]. كما لا يحكم بتجريم شخص ولا يعاقب على جرم إلا بعد ثبوت ارتكابه له بأدلة لا تقبل المراجعة أمام محكمة ذات طبيعة قضائية، حيث قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6]. ومن ضمن حقوق المتهم في الإسلام كذلك ألا يؤخذ إنسان بجرمة غيره كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ...﴾ [فاطر: 18]، وأنه مستقل بمسؤوليته عن أفعاله (المسؤولية شخصية) كما في قوله تعالى: ﴿... كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ﴾ [الطور: 21]، كما لا يجوز تعذيب المتهم وإنتزاع الإعتراف منه بالقوة والإكراه، ومن حقه كذلك حماية خصوصياته، فلا يحل التسور أو التجسس، كما في قوله تعالى: ﴿... وَلَا تَجَسَّسُوا...﴾ [الحجرات: 21].<sup>1</sup>

وكذلك نجد أن هنالك إتفاقاً بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية فيما يختص بتسليم المتهمين بين الدول في مبدأ التسليم وضرورته كوجه من أوجه التعاون الدولي عموماً ومكافحة الجريمة على وجه الخصوص. وذلك واضح من قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2]. وضرورة هذا المبدأ وأهميته ظهرت جلياً في هذا العصر خصوصاً مع التزايد المطرد في نوعية الجريمة واستغلال المجرمين للمناخ الدولي المتسم بالمرونة لتوسيع مجال عملياتهم الإجرامية عبر الحدود، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى

<sup>1</sup> انظر: محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، د.ت)، ص 81.

تعزيز الجهود المشتركة لضمان عدم إفلات المجرمين من أيدي العدالة، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات سواء الثنائية أو الجماعية التي تتعلق بتسليم المجرمين، ذلك النظام الذي يستند في مبرراته القانونية على أسس من الشرعية وتحكمه القواعد الموضوعية.<sup>1</sup>

واتفق النظامين القانوني الدولي الوضعي والإسلامي كذلك من حيث الهدف، حيث أن الهدف الأساسي المشترك من نظام تسليم المجرمين بين الدول في النظامين هو الحيلولة دون إفلات المجرمين من محاکمتهم أو توقيع العقوبة التي صدر بها أحكام ضدهم إذا ما فروا من الدولة طالبة التسليم أو لم يعودوا إليها، أو إذا رأت تلك الدولة أن تسليم المجرم يعينها أكثر من غيرها على محاکمته أو عقابه عن تلك الجرائم.

وإتضح للباحث جلياً من خلال هذا البحث كذلك بأن هذين النظامين الفقهي والقانوني إتفقا، وبإجماع تشريعي، على قاعدة رئيسة لا مساس بها في الحالات التطبيقية لمكونات نظام تسليم المتهمين، وهي، إنعقاد القرار النهائي البات في قبول أو رفض التسليم وبشكل صريح للسلطان السيادي حصرياً المتمثل بالسلطة التنفيذية للدولة، لأنها هي صاحبة الإختصاص لاتخاذ القرار المتماشي مع المصلحة العامة العليا للدولة، بصرف النظر عن ماهية القرار الصادر عن الهيئات القضائية أو الفقهية حول التسليم.<sup>2</sup>

فالسيادة الفعلية للقرار النهائي في تسليم المطلوبين يرجع للسلطة التنفيذية، وهو قراراً سياسياً بالمقام الأساس، حتى لو كان قانونياً متضمناً على مخالفة القرار لإلتزامات الدولة بالاتفاقيات النافذة، وعادة تتحلل الدولة من إلتزاماتها التعاهدية بإعطائها توصيفاً مخالفاً للفعل الجرمي المرتكب من الشخص المطلوب تسليمه لتبرير عدم خرقها للإلتزام الدولي.<sup>3</sup>

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها رفض بلغاريا تسليم أربعة أتراك لتركيا قاموا باختطاف طائرة وأنزلوها في بلغاريا سنة 1973م، ورفض ألمانيا تسليم مواطنان من تشيكوسلفاكيا هربا

<sup>1</sup> انظر: محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 83.

<sup>2</sup> انظر: أبو الخير أحمد عطية، القانون الدول العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط 1، 1997م)، ص 43. وانظر:

محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 85.

<sup>3</sup> انظر: أبو الخير أحمد عطية، القانون الدول العام، مرجع سابق، ص 44.

إليها سنة 1972، ورفض المملكة المتحدة (بريطانيا) تسليم الجزائر المطلوب عبد رفيق خليفة سنة 2006م رغم أن هناك اتفاقيات ثنائية بين كل هذه الدول، ولكن اعتذرت السلطات التنفيذية في هذه الدول عن التسليم بأعذار منها أن جرائم المطلوبين يمكن وصفها بأنها جرائم سياسية.<sup>1</sup> وكذلك رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة تسليم المطلوب الملياردير المصري نبيل البوشي إلى مصر سنة 2009م، وسبب الرفض لمحكمة تمييز دبي جاء، رغم إكتمال الأصول والقواعد والإجراءات لطلب التسليم، بقولها إن المصلحة العامة فوق الإتفاقيات.<sup>2</sup> وإسلامياً رفض الرسول صلى الله عليه وسلم تسليم النساء المسلمات اللاتي لجأن إلى المدينة، ومن ثم عدل شروط صلح الحديبية بعد ذلك ليشمل عدم رد النساء المسلمات للكفار بعد أن يختبر إسلامهن ويتأكد منه.<sup>3</sup>

أما نقاط الاختلاف المهمة بين النظامين الإسلامي والوضعي في موضوع تسليم المتهمين بين الدول أنه وعلى الرغم من خصوبة منهج الشريعة الإسلامية في مختلف فروع العلم والمعرفة التي تستمد أصولها من قوله تعالى: ﴿... مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الحجرات: 21]، وقوله تعالى: ﴿... وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ...﴾ [النحل: 89]، إلا أن تناول موضوع المنهج الإسلامي في تسليم المتهمين بين الدول لم ينل حظاً وافراً من الاهتمام والتفصيل بالقدر الذي ناله الموضوع ذاته في القانون الدولي العام. فالشريعة الإسلامية شريعة كاملة جامعة لكل الافتراضات الحياتية للنفس البشرية وهذا بديهي لأنها خاتمة الشرائع ونهاية الرسائل. كما أن الشريعة الإسلامية أتت بنظام كامل للعلاقات بين الأمم كما إن القانون الدولي العام ساهم في إرساء دعائمه. إلا أنه شهدت حركة تاريخ الفقه والفكر الإسلامي عامة ما يعرف بقفل باب الإجتهد ولفترة طال عمرها، وكذلك انشغال الفكر الإسلامي بالعديد من القضايا

---

<sup>1</sup> انظر: أشرف عبد العليم الرفاعي، تنازع الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، (القاهرة: دار النهضة، ط1، 2002م)، ص85.

<sup>2</sup> نجد على سبيل المثال كذلك أن دولة الإمارات العربية المتحدة، وطبقاً لصفحة وزارة العدل على الإنترنت، تلقت 169 طلباً لتسليم مطلوبين عام 2012م، وفقط قبلت منها 29 طلباً وسلمت المطلوبين إلى دولهم. انظر: <https://moj.gov.ae>، شوهذ 20/يناير/2019م.

<sup>3</sup> انظر: محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص94.



الجزئية، وانشغالهم عن القضايا الدولية أو العالمية للأمة الإسلامية، ولا شك أنه في ظل هذا الجو للعالم الإسلامي عامة والفقهاء الإسلامي خاصة والفقهاء الدولي الإسلامي بصفة أخص، أن تغيب أو تُفْتَقَر إلى مدرسة إسلامية لتسليم المتهمين، أو بعبارة أدق لم يتمخض عن الوضع السالف فقه إسلامي عالمي في هذا الموضوع رغم الحاجة الماسة إليه لاسيما في العقد الحالي. ولقد ساهم في ترسيخ هذا الوضع كذلك إضمحلال الأنظمة الإسلامية وغرق دولها في محيط من الأزمات المدمرة، وذوبان هوية الأمة وسقوط دول الخلافة الإسلامية، وانحيار اقتصاد معظم بلدان العالم الإسلامي.<sup>1</sup>

فمستقبل الإنسان على وجه العموم في عصر ما بعد الحداثة رهين بمدى قوة أو ضعف العلاقات الدولية، وأن مستقبل هذه الأخيرة رهين بالضرورة بمدى قوة أو ضعف القانون الدولي العام، وأن مستقبل هذا الأخير رهين بمدى قوة أو ضعف الجزاءات الدولية. وهكذا ننتهي إلى أن عالمنا الإسلامي قد أبحر في محيط من الأزمات، والخروج من كل ذلك مرهون بالحل الدولي، وإيجاد مدرسة أو فقه إسلامي عالمي للقانون الدولي العام للمساهمة في خروج العالم كافة من الأزمات.<sup>2</sup>

والشريعة الإسلامية كان لها دور خلاق في إرساء القانون الدولي العام، فإن هذا القانون ليس حكراً على حضارة واحدة دون غيرها، بل هو حفيد لسائر حضارات الإنسان. فقد كان للإسلام دوراً خلاقاً في إرساء القانون الدولي الذي يحكم الدول الآن، والقانون الدولي الإسلامي، على قلة الدراسات فيه، يلتقي في كثير من جوانبه الكبرى مع القانون الدولي الوضعي البشري. لذلك كان لابد من أن يعمل الفقهاء الإسلامي الدولي على تنمية هذا القانون ومده بالعديد من أحكام الشريعة وإبرازها عالمياً سيما في مجال تسليم المتهمين، ومحاولة إدراجها وتدوينها عالمياً حتى تستفيد البشرية من الأحكام السامية للشريعة في هذا المجال والعلاقات

---

<sup>1</sup> انظر: عبد الغني محمود، التحفظ على المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، (د.م: د.ن، ط1، 1986م)، ص23. وانظر: عبد السلام المزوغي، تسليم المجرمين والشرعية الدولية، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط1، 1993م)، ص72.

<sup>2</sup> انظر: عبد السلام المزوغي، تسليم المجرمين والشرعية الدولية، مرجع سابق، ص78.

الدولية عموماً. من هنا فإن الفقه الإسلامي العالمي مدعو لتقديم بضعته في مجال القانون الدولي الإسلامي إلى العالم بأسره، ولجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة خاصة بوصفها المنوط بها تدوين أحكام القانون الدولي في شتى المجالات حتى يتسنى لهذه اللجنة والعالم بأسره الاستفادة من أحكام الشريعة في هذا الميدان الهام.<sup>1</sup>

وكذلك من نقاط الاختلاف الجوهرية بين النظام الفقهي الإسلامي لتسليم المطلوبين ونظام تسليم المطلوبين في القانون الدولي هو القاعدة الإلزامية السامية في القانون الدولي التي تحظر تسليم الرعايا المواطنين، فهي قاعدة منصوص عنها بوضوح في جميع أنواع المعاهدات المبرمة وكذلك كافة التشريعات الوطنية المتعلقة بنظام التسليم والإسترداد. أما الشريعة الإسلامية فهي لم تعطي هذه القاعدة أهمية أو أولوية، وذلك لأن في الإسلام جميع الناس سواسية، والمعاهدين لهم من الحقوق والواجبات تجاه الدولة المسلمة كما للمسلمين، خاصة فيما يختص بمسألة التسليم، فقط ميزت الشريعة بين التسليم لدولة مسلمة تطبق الشريعة ودولة غير مسلمة، وكذلك نظرت الشريعة إلى وجود معاهدات من عدمه، وحالي السلم والحرب كمقاييس يختلف بموجبها الحكم الفقهي في مسألة التسليم.<sup>2</sup>

وكذلك من نقاط الاختلاف بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي فيما يخص نظام التسليم أنه في حالة عدم وجود إتفاقية للتسليم بين الدولة الطالبة والدولة المطلوب إليها التسليم، فإن الشريعة الإسلامية تمنع تسليم المسلم إلى دولة غير مسلمة لأنه لا يجوز في حقه أن يحاكم بغير شرع الله.<sup>3</sup> أما القانون الدولي فهناك خلاف حاد بين فقهاء القانون الدولي في هذه المسألة. فهناك من يرى وجوب التسليم بصرف النظر عن وجود معاهدة للتسليم من عدمه، إذ أن معاهدة التسليم تتضمن الاعتراف بقانون ضمني سابق عليها وأنها ليست منشئة للتسليم

---

<sup>1</sup> انظر: عبد الغني محمود، التحفظ على المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، (د.م: د.ن، ط1، 1986م)، ص31.

<sup>2</sup> انظر: عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2012م)، ص66. وانظر: محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص46.

<sup>3</sup> انظر: محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص48.

إنما هي مقررة له، ويقررون أن التسليم مستنداً لمبدأ عام في القانون الدولي، وأنه واجب قانوني منفصل عن المعاهدات. حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تسليم المجرمين عمل من أعمال التعاون الدولي في مضمار العدالة، وعندما تقوم دولة من الدول بتسليم متهم أو محكوم عليه إلى دولة أخرى فإنها بذلك تقدم لهذه الدولة يد المعونة وتتيح لها تطبيق تشريعها الجنائي على مرتكب جريمة معينة، وأن الوضع الراهن للمجتمع الدولي مازال يستدعي الاستمرار في اعتبار تسليم المجرمين من مقتضيات السلامة والأمن والنظام العالمي ولا سيما بعد أن أصبح من المتيسر لكل مجرم أن يجتاز حدود البلد الذي ارتكب فيه جريمته إلى بلد آخر يتوارى فيه من وجه العدالة ويفلت فيه من العقاب. بينما هنالك رأي قانوني آخر يرى أن التسليم عمل من أعمال السيادة، وما دامت الدول ليست مرتبطة بمعاهدة تلزمها بالتسليم فليس هنالك أي قيد قانوني يجبرها على التسليم، وإنما يرجع ذلك إلى تقدير السلطة التنفيذية للدولة.<sup>1</sup>

وكذلك من نقاط الاختلاف بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي فيما يخص نظام التسليم، أو غيره، أن النظام الإسلامي رباني المصدر، بينما القانون الدولي من وضع البشر. فمن البديهي أنه عندما خلق الله سبحانه وتعالى خليفته في أرضه ووهب له من النعم ما لا يحصى واستخلفه في ماله وملكه وأرضه، من البديهي إزاء ذلك أن يهب له منهجاً لحياته من أجل السعادة في الحياة والممات ويوم الجزاء. فوجود منهج للإنسان أمر حتمي وضروري، وهذا المنهج رباني المصدر، وهو التكنة التي يقوم عليها قانون التحليل والتحريم عموماً، ومشروعية التسليم على وجه الخصوص. وحينما ينحرف الإنسان عن هذا القانون الرباني فإنه يضل ويشقى. ولا شك أن الأمراض الاجتماعية والسياسية والإقتصادية التي تعاني منها البشرية حالياً متمخضة عن مخالفة هذا الإنسان لذلك المنهج الرباني.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> انظر: عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص 213. وانظر: عبد الغني محمود، التحفظ على المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 39.

<sup>2</sup> وانظر: عبد الغني محمود، التحفظ على المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 61.

هذه كانت بعض نقاط الاتفاق والاختلاف بين القانون الدولي والشرعية الإسلامية في مجال تسليم المتهمين بين الدول، والتي ظهر جلياً من خلالها ضرورة أن يعمل الفقه الإسلامي الدولي على تنمية نظام تسليم المتهمين بين الدول، ومده بالعديد من أحكام الشرعية، والعمل كذلك على محاولة إدراج وتدوين أحكام الشرعية في مجال العلاقات الدولية عالمياً حتى تستفيد البشرية من تلك الأحكام السامية للشرعية.

## المراجع

1. يحيى بن شرف أبو زكريا النووي، شرح النووي على مسلم، (القاهرة: دار الخير، ط2، 1996م)
2. محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ)
3. محمد الرازي، مختار الصحاح، (لبنان: مكتبة لبنان، ط1، 1988م)
4. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، (بيروت: دار ابن كثير، ط1، 2002م)
5. عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، (بيروت، دار المعارف، ط1، 1401هـ)
6. محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين، (الرياض: معهد الدراسات العربية العالمية بجامعة الدول العربية، ط1، 1966م)
7. التعاون الدولي في مكافحة الإجرام، (دمشق: مطبعة خالد بن الوليد، ط4، 1988م)
8. الوسيط في قانون السلام، محمد طلعت الغنيمي، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط1، 1982م)
9. مجمع اللغة العربية، معجم القانون، (مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط1، 1420هـ)
10. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، (مصر: دار النهضة العربية، ط4، 1978م)
11. موقع الأمم المتحدة:  
[http://www.un.org/arabic/documents/instruments/docs\\_subj\\_ar.asp?sobj=3](http://www.un.org/arabic/documents/instruments/docs_subj_ar.asp?sobj=3)
12. علي حسن خلف، المبادئ العامة في قانون العقوبات، (بغداد: المكتبة القانونية، د.ط، د.ت)
13. ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945م (سان فرانسيسكو: 26 يونيو 1945م). انظر: مازن ليلو راضي، وحيدر ادهم عبد الهادي، حقوق الانسان والحريات الأساسية، (عمان: دار قنديل، ط1، 2008م)
14. محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، د.ت)
15. أبو الخير أحمد عطية، القانون الدول العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 1997م)

16. أشرف عبد العليم الرفاعي، تنازع الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، (القاهرة: دار النهضة، ط1، 2002م)
17. عبد الغني محمود، التحفظ على المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام والشرعية الإسلامية، (د.م: د.ن، ط1، 1986م)
18. عبد السلام المزوغي، تسليم المجرمين والشرعية الدولية، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط1، 1993م)
19. عبد الغني محمود، التحفظ على المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام والشرعية الإسلامية، (د.م: د.ن، ط1، 1986م)
20. عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2012م)